

القروض والسندات المدعومة بها كسندات أمنة طالما من الممكن الإستيلاء على المنازل حال عدم السداد لكن لم يضعوا فى حسابهم عن ماذا سيكون الوضع لو توقف الجميع عن السداد وهو ما قد كان، والسبب فى فساد تلك المؤسسات أنها إتخذت لها وظيفة جديدة تمثلت تلك الوظيفة فى أن تلعب دور إستشارى لنفس المؤسسات التى تقوم بتقييم الأدوات الإستثمارية التى تصدرها أى صارت تلك الشركات هى الخصم والحكم فى نفس الوقت ، وتقديمنا مقترح للمشرع المصرى لسبق الأمر لدينا بمنع ممارسة مؤسسات التقييم دور إستشارى لدى جهات التوريق أو لدى أى جهة أخرى وفرض المزيد من القيود والضوابط على ذلك .

• وقد كان عرضنا لما سبق من خلال بعض المصادر التى يعد من أهمها ، التقرير النهائى للجنة المشكلة من قبل الكونجرس الأمريكى لتوضيح أسباب الأزمة وتوصياتها بهذا الشأن وهو تقرير تجاوز السبعمائة صفحة، والتقارير الصادرة عن جهاز مكافحة الجرائم المالية ، والتقارير الصادرة عن المباحث الفيدرالية ، وذلك نظرا لندرة المصادر التى ناقشت هذا الموضوع أى الجرائم التى حدثت فى مجال التمويل العقارى وكانت السبب فى حدوث الأزمة الإقتصادية العالمية .

• تلك كانت محاولة منا لإيضاح الصورة العامة لطرشنا داعى الله عز وجل أن يكون فيها الفائدة لدولتنا وامتنا للنهوض بإقتصادها من خلال ذلك السوق الهام الأ وهو سوق التمويل العقارى ، وأعتذر عن قلة ما وصل لنا من مصادر فكما أوردنا لا نكاد نجد من تناول مثل تلك الجرائم ، وسعينا هو سعى البداية فى تلك الجرائم عسى ان يأتى من يكمل الأمر ويولى له أهمية اكبر من قبل الدولة فانه المستعان .